ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Water Problems between Turkey, Bulgaria and Greece 1954-2015 Mareej River as a Model

Assist Prof. Ismael Noori Hameedy/

Department of History
College of Education for Women
Tikrit University
Salahaddin, Iraq

***Keywords*:**
Transboundary waters, Mareej Rive
r, Turkey's water policy, cooperation of water institutions, Turkey, Bulgaria, Greece

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 7 June. 2020
Accepted 22 June 2020
Available online 26 June 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i

A B S T R A C T

Turkey has many water problems with its neighbors in general, and with Bulgaria and Greece in particular, including the problem of the Mareej River, which has become one of the reasons why Turkey has not joined the European Union.The Mareej River, as much as it is a blessing for Bulgaria (being a source country), is a curse for Turkey and Greece (being two estuary countries), and it is considered a common factor between the three countries, and it is an international river in the eyes of Turkey, while in the eyes of Bulgaria it is not international. However, the problems of the river exist till now without any solutions from the three conflicting countries. Because of the intellectual, religious and political disparities of the three countries, the negative effects and tensions between the three countries remained.Turkey has started its serious interest in relation to the Mareeij River since its industrial and agricultural development has increased and its urgent need for its water in 1954, and differences occurred between the three countries over the sharing of water quotas, the construction of dams and the treatment of flood problems, and they have not yet been resolved despite the intervention of the European Union and the continuation of negotiations and numerous meetings. There are not any final solutions, and the reason is Bulgaria's failure to comply with the decisions on international rivers.Turkey, because it is an estranged and non-member state of the European Union, is the weakest link, and the Turks always try to pursue a flexible policy with Bulgaria and Greece, and to exercise diplomatic and technical policy to find solutions to the problems of the river, as long as it needs its water and its problems continue to increase; The differences will not reach the level of war, and the method of holding the stick in the middle will remain the dominant one, and negotiations will continue.Key words: Bulgaria, Greece, Mareej River, Transboundary waters, Turkey, water policy of Turkey.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.4.2020.10

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

المشاكل المائية بين تركيا وبلغاريا واليونان 1954-2015 (نهر مريج أنموذجاً)

اسماعيل نوري حميدي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات

الخلاصة

لتركيا مشاكل مائية عديدة مع جيرانها بشكل عام، ومع جارتيها بلغاريا واليونان بشكل خاص، ومنها مشكلة نهر مريج التي صارت إحدى أسباب عدم انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي.

نهر مريج بقدر ما هو نعمة لبلغاريا (كونها دولة منبع)، يعدُّ نقمة على تركيا و اليونان (كونهما دولتا مصب)، ويُعدُّ عاملاً مشتركاً بين الدول الثلاث، وهو نهر دولي في نظر تركيا، بينما في نظر بلغاريا ليس

دولياً، مشاكل النهر مستمرة لم تجد الدول الثلاث حلولاً لها؛ بسبب التفاوت الفكري والديني والسياسي للدول الثلاث، ولذلك بقيت الآثار السلبية والتوترات مستمرة بين الدول الثلاث.

بدأت تركيا اهتمامها الجاد فيما يتعلق بنهر مريج منذ زيادة تطورها الصناعي والزراعي وحاجتها الماسّة لمياهه عام 1954، وحدثت خلافات بين الدول الثلاث حول تقاسم حصص المياه وإنشاء السدود ومعالجة مشاكل الفيضانات، ولم تحل لحد الآن على الرغم من تدخل الاتحاد الأوربي واستمرار المفاوضات واللقاءات العديدة؛ لم يتم التوصل الى حلول نهائية والسبب عدم التزام بلغاريا بالقرارات الخاصّة بالأنهار الدولية.

تركيا لأنها دولة مصب وغير عضو في الاتحاد الأوربي تُعدُّ الحلقة الأضعف، وتحاول دائماً اتّباع سياسة مرنة مع بلغاريا واليونان، وممارسة سياسة دبلوماسية وفنية للتوصل الى حلول لمشاكل النهر ، مادامت حاجتها لمياهه مستمرة ومشاكله متزايدة؛ ولن تصل الخلافات الى مستوى الحرب، وسيبقى أسلوب مسك العصا من المنتصف هو السائد وستستمر المفاوضات.

الكلمات المفتاحية : كلمة واحدة المياه العابرة للحدود ، نهر مريج ، السياسة المائية لتركيا ، تركيا ، بلغاريا ، اليونان.

المقدمة :

للمياه قيمة استراتيجية كبيرة لدى تركيا كما لغيرها من دول العالم ، وغالباً ما يؤدّي نقص المياه فيها الى توتر في علاقاتها مع البلدان المجاورة لها ، وعلى الرغم من غناها بالموارد المائية التي مصادرها مياه الأنهار والثلوج والمياه الجوفية ، إلا أنَّ تركّز نحو ثلث مواردها المائية المتجددة في مناطق جنوب شرقي الأناضول المتمثلة في حوضي المياه الدولية (دجلة والفرات)، كونها الموارد المائية الرئيسة لجغرافية الشرق الأوسط ؛ جعلها تعاني من شحّة المياه في أغلب ولاياتها ، ولاسيَّما الواقعة في وسط وغرب الأناضول ، وفي القسم الأوربي منها .

لتركيا خلافات مع بلغاريا واليونان حول تقاسم حصص المياه ، ولاسيَّما مع تزايد استعمالاتها للمياه صناعياً وزراعياً في منتصف القرن العشرين .

على الرغم من توقيع الأطراف الثلاثة اتفاقيات عديدة كانت تتعلق بمعالجة نتائج وتداعيات الفيضانات وتلوث مياه النهر، إلا أنَّها مازالت تشكل دواعي قلق بينها؛ لذلك دعت تركيا الى تعاون دولي لإدارة الموارد المائية المشتركة ، ولم تنفك تطالب بإيجاد إطار عمل وآليات قابلة للتنفيذ داخل دول الاتحاد الأوربي ، والالتزام بإعداد خطة تتَّفق عليها الدول الثلاث لإدارة مياه نهر مريج والسيطرة على مخاطر فيضاناته .

اكتسبت دراسة موضوع المشاكل المائية بين تركيا وبلغاريا واليونان أهمية كبيرة ؛ كونه أُنموذجاً لحالة خلاف دائم على نهر دولي لم يتم التوصل الى حلول نهائية لها ؛ وكذلك لعدم تناول هذا الموضوع من جانب الباحثين العراقيين والعرب ، فضلاً عن الرغبة في إعلام المؤسسات العربية ذات المشاكل المائية بهذا الموضوع ، واطلاعهم على طبيعة تعامل الدول الثلاث مع هذه المشكلة ، والاستفادة من تطبيقها القوانين الدولية .

تمَّ تقسيم البحث على تمهيد وثمانية محاور أساسية هي :

تمهيد :

تقع تركيا في منطقة الشرق الأوسط ، وتحادد العراق وسوريا جنوباً ، والبحر الأسود شمالاً، وبلغاريا واليونان وبحر إيجة غرباً ، وإيران وأرمينيا شرقاً كما في الملحق رقم (1)[1]، وتبلغ المساحة الكلية لها (769.360) كيلومتر مربع [2] . ويبلغ طول حدودها (2.753) كيلو متر ، ويبلغ تعداد سكانها بحسب تقديرات عام 2015 نحو (78.741.053) نسمة [3]، ولها علاقات مائية مع اليونان ، بلغاريا ، سوريا ، العراق ، أرمينيا ، جورجيا ، أذربيجان (نهجوان) , وأكبر أحواضها المائية حوضي دجلة و الفرات ، وجوروخ[4] ، ولها (25) حوض أنهار منها خمسة أنهار عابرة للحدود [5] .

أما بلغاريا فتقع في شبه جزيرة البلقان ، وتبلغ مساحتها (110.911) كيلومتر مربع ، لها حدود مشتركة مع رومانيا ويوغوسلافيا السابقة ، مقدونيا ، وتركيا ، واليونان . ويبلغ عدد سكانها (7.168.009) نسمة بحسب تقديرات عام 2015 [6].

أمّا اليونان فتبعاً لبيانات الأمم المتحدة ، تبلغ مساحتها (130,647) كيلومتر مربع على اليابسة ، و(1310) كيلومتر مربع على المياه ، ومساحتها الإجماليّة تبلغ (131,957) كيلومتر مربع ، وأمَّا عدد

سكانها بحسب تقديرات عام 2015 فكان حوالي (10,860,054) نسمةً[7] . ملحق رقم (1) [8]:

1- مفهوم المياه الدولية :

المياه الدولية هي التي تنبع من بلد وتجري عبر بلد أو بلدان أخرى وتصب في بحر يقع عليه البلد الأخير ، وتخضع الى ممارسات مشتركة واتفاقيات ثنائية أو ثلاثية من طرف الدول ذات العلاقة [9] .

كان يُطلق قبل أكثر من خمسة قرون على الأنهار العابرة للحدود مفهوم الأنهار المشتركة ، ثم تحوَّل الى الأنهار الوطنية ، بعدها تحوَّل الى الأنهار الدولية ، وكانت أول اتفاقية شملت مياه دولية عابرة للحدود قد وقِّعت بعد حروب دامت أربعة عشر عاماً بين الدولة العثمانية وأكثر من سبع دول أوربية (الحلف المقدس) في 26 كانون الثاني 1699 اسمها اتفاقية(كارلوفجا) Karlofça ، وفي 21 تموز 1718 اتفاقية (باساروفجا) Pasarofça بين الدولة العثمانية و(النمسا والبندقية) ، وفي عام 1816 اتفاقية بين بروسيا وهولندة ، وفي عام 1856 اتفاقية بين فرنسا واسبانيا ، وفي 1905 اتفاقية البحيرات المشتركة والطرق المائية بين السويد والنرويج ، وفي 1966 اتفاقية بين تركيا والعراق [10] .

يوجد على مستوى الكرة الأرضية (276) حوض مياه دولية[11]، ويبلغ الاحتياطي العالمي للمياه (24) مليار م3 ، وليس لموارد المياه العذبة التي تشكل 25% من احتياطي المياه العالمي توزيع مكاني موحَّد فوق الأرض[12]، وأمّا احتياطي تركيا المائي (5.72) مليار م3 [13] .

يَطلق الأتراك على النهر الذي ينبع من بلغاريا ويصبُّ في بحر أيجة نهر (مريج) ويطلق عليه البلغار (ماريتسا) Maritsa ، وفي اليونان يُسمّى(أيفروس) Evros ، فهو نهر عابر للحدود، ولكن لم تتفق الدول الثلاث (تركيا وبلغاريا واليونان) على تقاسم حصص مياهه[14] .

تبلغ حصَّة الفرد التركي من المياه نحو (1460) متر مكعب سنوياً ، وهي أقل من حصته لدى جيرانها الشماليين ، وهي أعلى نسبة من جيرانها الجنوبيين (سوريا والعراق)، ويُعد هذا المقدار أقل من المعدل العالمي بنحو (4.2) ضعف ، إذ بلغ استهلاك تركيا عام 2013 نحو (112) مليار متر مكعب [15]، وقد زادت من اهتمامها بموضوع المياه منذ عام 1954 ؛ إذ جعلت المديرية العامة لمياه الدولة مسؤولة عن مشاريع المياه الوطنية ، وشرَّعت عام 1982 قانون الموارد الطبيعية الخاضعة لسلطة الدولة وفقاً للمادة 168 من الدستور الذي نص على إعطاء الحق فقط للدولة في البحث وتشغيل الموارد الطبيعية والاستفادة منها[16] .

2- حوض نهر مريج وروافده وطاقاتها المائية :

يقع حوض نهر مريج وروافده في شرقي الأراضي البلغارية كما موضح في الخريطة أدناه [17] :

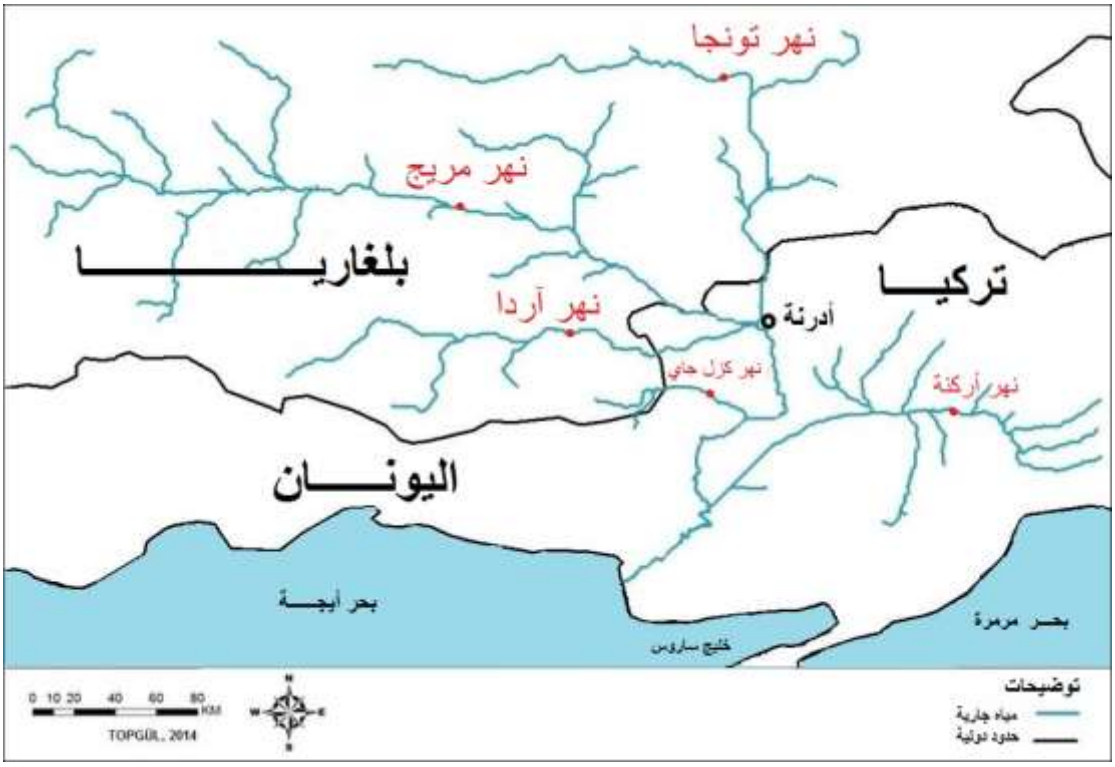

تبلغ سعة حوضه (56.000) كيلو مترمربع [18] ، ومصدره جبال (ريلا) Rila و (رودوب) Rodop [19] البالغ ارتفاعها (2400) متر ، ويعبر الحدود التركية البلغارية عند نقطة (كابي كولا) Kapı Küle ، والتركية اليونانية عند نقطة (إبسالا) Ipsala ، ويشكل خطاً حدودياً طبيعياً بينها ، ويبلغ طوله الكلي (492) كيلومتر ، يقع 65 بالمئة منه في بلغاريا ، و 28 بالمئة منه في تركيا ، و 7 بالمئة منه في اليونان ، وتسقط عليه ثلثا ثلوج بلغاريا ؛ فيحملها الى تركيا واليونان ، ويلتقي نهر مريج برافده نهر (آردا) Arda الذي ينبع من مرتفعات رودوب ويسير في داخل الأراضي البلغارية ثم يدخل مسافة (30) كيلومتر

داخل الأراضي اليونانية ، بعدها يدخل الساحل الأيمن منه الأراضي التركية فيقطع (300) متر قبل التقائه بنهر مريج الذي يدخل من الأراضي البلغارية بعد مسافة (203) كيلومتر ، وتبلغ طاقته المائية عند الحدود التركية (1.085) هكتومتر3 سنوياً[20][21] ، ويلتقي نهر مريج برافده الأعلى نهر (تونجا) Tunja الذي ينبع من جبال (كوجا بالكان) Koja Balkan البالغ ارتفاعها (1949) متر في داخل الأراضي البلغارية ويشكل حدوداً مشتركة طولها (14) كيلومتر مع تركيا[22] ، ثم يسير مسافة (40) كيلومتر فيلتقي بنهر مريج قرب مدينة (أدرنة) Edirne التركية الواقعة على الحدود التركية البلغارية ، وتبلغ طاقته المائية عند نقطة دخوله الحدود التركية (673) هكتومتر3 سنوياً، وتبلغ طاقة نهر مريج المائية بعد التقائه برافديه تونجا وآردا (5.842) هكتومتر3/سنوياً[23]، ويحمل النهران الأخيران في أثناء الفيضانات أوساخاً تسبب أضراراً جسيمة على مدينة أدرنة[24].

يُعدُّ نهر مريج عاشر أكبر نهر في تركيا[25] ، وطوله داخل الأراضي التركية (240) كيلومتر ، وداخل الأراضي البلغارية (320) كيلومتر ، ويبلغ طوله داخل الأراضي التركية من نقطة الحدود الى بحر أيجة نحو (187) كيلومتر ، ويصب في خليج (ساروز) Saroz[26] ، ثم الى بحر أيجة[27] ، وتبلغ مساحة حوض نهر مريج داخل الأراضي التركية (14.560) كيلومتر مربع ، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية الواقعة ضمن نهري مريج وأركنة (11.357) كيلو متر مربع ، وهذا يعني أنَّ 80 بالمئة من الأراضي المذكورة هي أراضي زراعية ، وهذا يوضح كمية الحاجة التركية للمياه للأغراض الزراعية [28] .

تحوَّل نهر مريج بمرور السنين في منطقة مصبِّه الى بحيرات وأهوار ودلتا بلغت مساحتها نحو (188) كيلومتر مربع منها (150) كيلومتر مربع في الأراضي اليونانية ؛ ممّا جعل منها مناطق غابات كثيفة مناسبة لتجمع الطيور العالمية لقضاء موسم الشتاء ؛ ذات أهمية بيئية كبيرة التي صارت مكان لجذب السياح والباحثين الأجانب[29] .

تتأثَّر كميات الثلوج والأمطار الساقطة على حوض نهر مريج وروافده بالعوامل المُناخية والجغرافية ، ممّا جعل من الصعوبة السيطرة على الفيضانات التي تحدث والتي تسبّب تغييرات في مجرى النهر بسبب عمليات الجرف والتآكل في طبقات القشرة الرضية[30] ، والذي يزيد من مخاطر الفيضانات هو زيادة مساحة حوض الأنهار الثلاثة مريج وتونجا وآردا وعدم كفاية السدود المشيَّدة عليها [31].

تتكرر فيضانات نهر مريج (3–5) مرات سنوياً ، إذ تبلغ أقصى طاقته بين (1000) و(2000) متر مكعب/ثا وتحاول تركيا تلافي مخاطر الفيضانات عن طريق عمل سدّات اسمنتية على ضفتي النهر[32]، وفي عام 2015 اضطرت تركيا الى إنشاء قنوات تخلية بكلفة (2.6) مليار دولار مع عدم الحاق أضرار في المناطق السكنية القريبة من النهر وإبعاد المياه الزائدة عن المدن [33] .

3- **فيضانات وأضرار نهر مريج وروافده على تركيا واليونان :**

تشير الدراسات الإحصائية الى أنَّ مجموع عدد فيضانات نهر مريج وروافده منذ كانون الثاني 1747 ولمدة مئتين وخمسين عاماً تقريباً، كانت بين قوي ومتوسط ، إذ بلغ (1059) مرة [34]، وبلغت أعداد الفيضانات القوية فقط لنهر مريج طيلة (115) عام الأخيرة (12) مرة ، يعني كل (12) عام يحدث فيضان كبير[35] ، وكان للتغيّر المُناخي تأثيره في كميات الثلوج والأمطار الساقطة على حوض الأنهار الثلاثة ، ففي المدة 1961–1993 حدث تناقص في الثلوج والأمطار ، بينما بعد نقل بلغاريا إدارة سدود نهر مريج عام 1994 الى القطاع الخاص تكررت حالات الفيضانات القوية مرة كل عامين ، مقارنة بما كانت عليه قبل عشر سنوات ، وفي عام 1994 حدثت زيادة مفرطة في كميات الثلوج والأمطار، وبعد عام 2000 حدثت (4) فيضانات عنيفة [36].

على الرغم من فوائد الأراضي من الطمى والغرين التي يحملها النهر في أثناء الفيضانات ، إلا أنَّ الأخيرة قد تسببت في دمار الأراضي الزراعية القريبة منه[37] ، كانت الفيضانات شتاءً في أصعب الظروف القارسة ، والتلوث أهم مشكلتين تعاني منهما دولتي المصب تركيا واليونان[38] ، وليس هذا فحسب ، بل كذلك في الصيف حين حدوث جفاف تظهر جزر داخل مجرى النهر تتطلب رفعها سنوياً قبل مجيء موسم الشتاء ؛ لكي لا تؤثر على المناطق المجاورة للنهر ، وكان لهذه الأضرار آثارها الاقتصادية والاجتماعية على تركيا واليونان ، ففي موسم الفيضانات شتاءً تغرق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والسكنية تؤدي الى تهجير أعداداً كبيرة من السكان الى مناطق أخرى أكثر أمناً ؛ ممّا يحدث إرباكاً ، وسبب تلك المشاكل هو قرب المناطق التركية السكنية من الحدود التركية البلغارية ، وحينما تتعرض سدود نهر مريج البلغارية الى ضغط كبير في أثناء سقوط الأمطار والثلوج ؛ تضطر السلطات البلغارية المعنية إلى اطلاق المياه دون إخبار الجانب التركي ؛ وهذا ما يؤدي الى توتر العلاقات بين البلدين[39] .

من المشاكل الرئيسة الأخرى التي تعاني منها تركيا رداءة الماء الذي يصلها من نهر مريج ففي المدة 1985–2001 تمَّ رصد رداءة الماء (غير صالحة للاستعمال البشري والحيواني) في محطة المراقبة عند نقطة الحدود التركية (كابي كولة) Kapı Küle الحدودية ، إذ أغرقت فيضانات نهر مريج في المدة 17شباط – 24آذار 2005 أراضي زراعية في منطقة أدرنة وانهيار سدّان وبلغت الخسائر (50) مليون دولار[40].

في عام 2006 تضرَّرت تركيا واليونان من جرَّاء الفيضانات المفاجئة ماديّاً ، إذ بلغت أضرار كل دولة نحواً من (100) مليون يورو ، وقد غطّت فيضانات نهر مريج مساحة (37.500) ألف هكتار متر مربع ، ونهر تونجا (2500) هكتار متر مربع من الأراضي الزراعية ، وتمَّ حساب تكاليف انشاء سدود توليد الطاقة الكهربائية لمعالجة كوارث الفيضانات (88) ألف يورو[41] ؛ وهذا ما كان يدفع تركيا الى التفاهم مع بلغاريا [42] لتنفيذ تلك المشاريع ، وقد بلغت كميات الترسبات الكبيرة في منطقة سد أدرنة نحو (1.200.000) مليون مترمكعب ، وترسَّبت كميات كبيرة من الرمل التي تنبت فيها أشجار مختلفة فصارت مناطق غابات كبيرة ، وليس هذا فحسب ، بل تسبّبت الفيضانات في انهيار سدود عديدة بين عامي 2005–2006 وظهور جزر رملية في منتصف النهر [43] .

في عام 2006 أدَّى فتح بلغاريا لبوابات السدود في بداية موسم الربيع الى غرق مناطق واسعة من أدرنة التركية وتراقيا الغربية اليونانية ؛ ممّا دفع المسؤولين في الدول الثلاث الى اللقاء والاتفاق على انشاء سدود[44] ولكن كسابقاتها لم يتحقَّق تطبيق على الأرض .

كانت الإجراءات التركية لتلافي أضرار فيضانات نهري مريج ورافده آردا في منطقة أدرنة غير كافية ، كبناء السدود وتنظيف الأنهار وبعض الإجراءات الفنية الأخرى وحجم الأضرار[45]، التي سبَّبتها كثافة الأمطار والثلوج والفيضانات التي أغلقت حركة المرور عند سدّي كابي كولة و(بازار كولة) Pazar küle ؛ ممّا تسبَّب في انقطاع المواد الغذائية عن بعض المناطق التركية مثل منطقة (كارا آغاج) Kara ağaç التي يقطنها سبعة آلاف مواطن ، فتمَّ إيصال الإمدادات الغذائية والدوائية اليهم عن طريق الطائرات ، وكان فتح بلغاريا لبوابات ثلاثة سدود بلغارية بشكل مفاجئ هو سبب الفيضانات ؛ ممَّا دفع ولاية أدرنة الى تأليف خلية أزمة لأن نهر مريج الذي كان ينقل نحو (600) متر مكعب/ثا قبل الفيضان دفع (1500) متر مكعب/ثا ، فأغرقت مساكن المزارعين وحيواناتهم ؛ وأوقفت سلطات الكمارك البلغارية حركة السفر من والى تركيا[46].

تجدر الإشارة الى أنَّ 65 بالمئة من السكان البلغار مرتبطين بشبكة الصرف الصحي ، و كانت صناعة الرصاص والزنك في بلغاريا بالقرب وعمليات التعدين الثقيلة بالقرب من مدينة (بلوفديف) Plovdiv التي تسبب التلوّث في الحوض ، وتلقي في النهر مخلَّفات صناعية .

تؤدّي التغيرات المُناخية الى عدم استقرار سياسة بلغاريا المائية ، إذ تُفضّل تأمين احتياجاتها الإروائية والكهرومائية ، ممّا يؤدّي الى انخفاض كميات المياه لدى تركيا وحرمانها من المياه العذبة ومن ري محاصيل الأرز، فضلاً عن زيادة كميات المياه المالحة في النهر ، إذ بلغ طول كميات الأملاح (35) كيلومتر عند مجرى مصب النهر ، مما جعل المياه غير مناسبة للري والاستهلاك البشري[47] .

4- سدود نهر مريج وأهميته لتركيا :

يقع على الأنهار الثلاثة (23) سدّاً [48] منها (14) سداً كبيراً، وقد بلغ ارتفاع سد كابي كولا الرئيس لنهر مريج عند الحدود التركية (38.5) متر[49] ، وتوجد على الروافد الصغيرة للأنهار الثلاثة الكبيرة (50) سدّاً ؛ ولكن المشكلة أنَّ أكثر سدود نهر مريج تقع داخل بلغاريا ، ولا تتناسب مع ضغط مياه الأمطار والثلوج ، ولاسيّما كانت الغاية من انشائها هي توليد الطاقة الكهرومائية ودفع المياه الزائدة الى تركيا واليونان[50] ، وقد تمَّ انشاء ثلاثة سدود على نهر آردا وروافده[51] ، وقد اتُّخذت اجراءات واسعة في المدة 1955-1970 لإصلاح وتنظيم وانشاء سدود وإجراء تعديلات على جانبي النهر[52] ، وخصَّص الاتحاد الأوربي (850) ألف يورو لبناء سد على نهر مريج قرب مدينة أدرنة استمر انشاؤه سنة ونصف (من 23 تشرين الأول 2008 لغاية 30 نيسان 2010) [53] .

بحسب دائرة الاحصاء التركية عام 2012 بلغ تعداد نفوس المنطقة التركية الواقعة ضمن حوض نهري مريج وأركنة نحو مليون وربع شخص ، والكثافة السكانية (86) شخص/كم2 واتَّسعت مساحة الأراضي الزراعية الى (11.357) كيلومترمربع ، ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد التركي ، إذ بلغت نسبة الانتاج الزراعي في هذه المنطقة تبلغ 75 بالمئة ، وانتاجها الحيواني 25 بالمئة ، وإنتاج القمح 12 بالمئة ، وعباد الشمس 61 بالمئة ، والرز 54 بالمئة؛ ونظراً لعدم كفاية مياه نهر أركنة للأغراض الزراعية وغيرها صار لزاماً على الجهات التركية تحويل قسم من مياه نهر مريج الى النهر الأول ، ونظراً لقرب منطقة نهر مريج من اسطنبول التي تُعد أكبر مركز اقتصادي تركي قريب من دول الاتحاد الأوربي ؛ دفع دول عديدة لتأسيس شركات صناعية فيها ؛ ممّا أحدث زيادة سريعة في المنشئات الصناعية في منطقة حوض نهر مريج التركية والتي بلغ عددها (2.037) ألف مؤسسة صناعية التي صارت تعتمد على المياه الجوفية ، موزعة على المناطق الآتية : تكير داغ 82 بالمئة ، كرلر إيلي 15 بالمئة ، أدرنة

8 بالمئة ، وبلغت صادرات تركيا من المنطقة الصناعية المذكورة عام 2014 نحو (157) مليار دولار أمريكي ، منها (82) مليار دولار من المناطق الصناعية في اسطنبول التي تعتمد على منتجات مناطق نهري مريج وأركنة ، وهذه المصانع تحتاج الى الطاقة الكهربائية والمياه ، ولكن على الرغم من الناحية الإيجابية لهذه المناطق الصناعية ، إلا أنَّها تسببت في زيادة تلوث المياه السطحية والجوفية القريبة من سطح الأرض [54] .

تلافياً للمشاكل الناتجة عن نهر مريج رأت تركيا ضرورة توقيع بروتوكول مع اليونان لغرض تنظيف النهر بين البلدين ؛ لكي يستوعب موجات الفيضانات في مصبِّه ، وأكدَّ على أنَّ المعلومات التي أعطتها بلغاريا كانت غير دقيقة ، إذ جاءت الى تركيا كميات كبيرة من المياه أكثر بكثير من المعلومات المصرَّح بها ، ممّا أغلق الطرق المؤدية الى النواحي القريبة من أدرنة [55] وكعادتها لم يتجاوب الجانب البلغاري، ولذلك تمَّ عام 2013 انشاء نظام إنذار مبكر على ملتقى نهري أركنة و تونجا[56] .

5- تأثير السياسة المائية البلغارية على تركيا واليونان :

اتَّفقت الدول الثلاث منذ عام 1968 على بناء مشاريع سدود ؛ ولكن لأسباب فنية (خلافات حول أماكن السدود) وسياسية (النزاع التاريخي حول الجزر والحدود الدولية بينها) ومالية (عدم امكانية بلغاريا واليونان على صرف مبالغ السدود) لم يتحقّق من تلك المشاريع شيء[57] .

أدَّى استعمال بلغاريا لمياه نهر مريج المفرط لأغراض الري الى قلَّة كميات المياه الواصلة الى تركيا واليونان ؛ ممّا تسبَّب في معاناة الدولتين الأخيرتين صيفاً ، وزيادة نسبة الملوحة فيه على بعد (35) كيلومتر قبل وصوله الى بحر أيجة [58] ، ولم يتم التوقيع على اتفاقية مشتركة لتنظيم عملية الانتفاع من نهر مريج لغاية عام 2005 على الرغم من اعداد دراسات أكَّدت على ضرورة إجراء تعاون ثلاثي لمعالجة مشاكل الفيضانات والتلوث التي مصدرها نهر مريج [59] .

لأجل السيطرة على فيضانات نهر مريج اجتمع ممثلو الدول الثلاث في 13-17تشرين الثاني 2006 [60]، ولكن لم تتفق الدول الثلاث على اتخاذ التدابير اللازمة وبقيت مشاكل الفيضانات والأضرار الناجمة عنها على الدول نفسها لسنين عديدة ولن تنتهي ، أي أنَّ هذه الدول إذا لم تتَّفق على إنشاء السدود اللازمة ، وتأخذ بنظر الاعتبار الظروف الجغرافية والمُناخية ستستمر مشاكل الأنهار الثلاثة (مريج وتونجا وآردا) ؛ لأنَّ المناطق التي تنبع منها هذه الأنهار مرتفعة كثيراً عن مستوى سطح البحر ،

بينما المناطق التركية واليونانية منخفضة قريبة من مستوى سطح البحر ، لذلك يكون انسياب المياه قوياً جداً ، ولمعالجة هذه المشاكل اقترح الخبراء ضرورة إنشاء سدود واسعة تستوعب كثرة المياه الواردة من ذوبان الثلوج وسقوط الأمطار[61] ، وتمَّ بعد مفاوضات عقيمة بين الدول الثلاث في العام نفسه ، نصب نظام إنذار مبكر (GPS) فقط للمحافظة على حياة المواطنين ، ولم تصل تلك الجهود الى مستوى حماية الموارد التركية واليونانية التي تتأثر كثيراً بالفيضانات المفاجئة والتي تحرص الدولتان الأخيرتان على الحصول على معلوماتها من بلغاريا بشكل مبكر قبل اطلاقها المياه ؛ لأن الأخيرة كانت تقوم بحجز المياه في سدودها الى مناسيب عالية لغرض توليد الطاقة الكهرومائية ، وحينما يصعب السيطرة عليها تفتحها بشكل مفاجئ [62].

استمرت بلغاريا واليونان في عدم تعاونهما مع تركيا لموقفهما السياسي من الأخيرة ولضعف أوضاعهما الاقتصادية ؛ ممّا ترك آثاره على الأخيرة التي واصلت طموحها في الانضمام الى الاتحاد الأوربي ، ولكنّها لم تحقق طموحاتها في المستقبل المنظور ، والشيء الوحيد الذي يمكن أن تحققه تركيا من مطالباتها هو تأليف رأي أوربي ودولي عام لصالحها يتعلق بحقوقها المائية [63].

وسبب الخلافات مع بلغاريا هو أنَّ الأخيرة في لقاءاتها الثلاثية عام 2010 لم تعترف بدولية نهر مريج [64] ، أمّا تركيا واليونان فتوجد بينهما اتفاقيات ثنائية حول النهر ، ويعتقدان بضرورة التعاون فيما يتعلَّق بحوض النهر ضمن السياق الأوسع للعلاقات السياسية بين الدول المتشاطئة عليه ، ولم تكن العلاقات بينهما وديَّةً على مر السنين منذ الحرب اليونانية التركية الثانية(1919–1922) ، إذ أدّى النزاع القبرصي والأطماع الإقليمية في بحر إيجة فضلاً عن

أزمة جزيرة " كارداك " المهجورة عام 1996 في شرقي بحر أيجة الى مواجهة دبلوماسية جادة مستمرة بين البلدين.

ولأنَّ نهر مريج يمرُّ من منطقة تراقيا التي تُعدُّ موطناً لأقليات متنوعة متصارعة كالأقليات التركية التي تعيش في اليونان وبلغاريا من تراقيا ، وكذلك الأقليات اليونانية التي تعيش في تركيا ، إذ كان صراع الأقليات أقدم قضية بين تركيا واليونان وهي المشكلة الرئيسة التي تؤثر على العلاقات التركية اليونانية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى [65].

6- **العلاقات المائية التركية البلغارية :**

تمَّ في عام 1926 تثبيت الحدود التركية البلغارية وفي عامي 1934 و1963 وقِّعت اتفاقيات عدم تغيير مجرى نهر مريج والحدود بين البلدين وعدم الحاق أي ضرر للطرف الآخر والاتفاق على أنَّ أي زيادة أو نقصان في كميات المياه العابرة للحدود تلحق أضراراً في دولتي المصب [66] .

استمرَّت تركيا تطالب بلغاريا منذ عام 1968 بإنشاء سد (سو آكاجاغي) Suakacağı الذي يتحكم بكميات المياه ، واقترحت أن يكون باطن السد من الاسمنت وكل طرف يقوم بإنجاز المنطقة التابعة لبلده , إلا أنَّه وبسبب خلافهما على عائدية بعض الجزر الصغيرة داخل النهر مثل جزيرة (كوليت) Gölet لم يتَّفق الطرفان[67] ، وذلك لتشديد الطرفين على ملكيته الجزيرة ؛ هذا فضلاً عن وجود خلافات حدودية أخرى بينهما ؛ ممّا عرقل العمل المشترك بينهما ؛ لذلك يقيت الخلافات الحدودية بين الدول الثلاث كما كانت منذ زمن بعيد ؛ بسبب عدم تحمُّل بلغاريا واليونان تكاليف إنشاء وإدامة السدود الضرورية المشتركة بينها بسبب الفيضانات [68].

وقَّعت تركيا وبلغاريا في عام 1968 على اتفاقية التعاون في استعمال المياه في الأنهار بموجب مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، وكان الهدف الرئيس هو تنظيم الاستعمال المفيد للأنهار الحدودية والحماية من الفيضانات ، واتَّفقَ الطرفان على عدم إلحاق أضرار جسيمة على الطرفين عن طريق بناء وتشغيل المشاريع الحيوية على الأنهار ، وتبادل المعلومات حول الفيضانات والثلوج في أسرع وقت ممكن ، وإلى تبادل البيانات الهيدرولوجية والأرصاد الجوية ، وكانت اللجنة التركية البلغارية المشتركة مؤلَّفة من عدد متساوٍ من الخبراء من البلدين تمَّ الترخيص لها بحلِّ النزاعات التي كانت قد تنشأ في أثناء تنفيذ الاتفاقية[69] .

وقَّعَ الجانبان التركي والبلغاري في صوفيا في 13 أيلول 1975 على اتفاقية تعاون ثنائي طويل الأمد تعلَّق بإقامة تسهيلات اقتصادية ، وفنية ، وصناعية ، وانتاج طاقة كهرومائية على سدود نهر مريج ، فضلاً عن اتفاق ثنائي في 28 كانون الثاني 1976 تعلَّقَ بالزام بلغاريا بإطلاق المياه لسقي المحاصيل الزراعي وعدم الحاق أضرار بالمزارعين الأتراك [70] . ولكن على الرغم من توقيع تلك الاتفاقيات والمفاوضات الطويلة ؛ إلا أنَّ شكاوى الجانب التركي لم تتوقف بسبب عدم التزام الجانب البلغاري .

في عام 1992 اضطرت تركيا الى شراء مياه من بلغاريا ، لأغراض سقي المحاصيل الزراعية[71] ، وإدراكاً لضرورة التعاون لتخفيف العواقب الوخيمة التي عانى منها الأطراف الثلاثة بسبب الجفاف صيفاً ، وقَّعت تركيا وبلغاريا عام 1993 على اتفاقية ثنائية للحدِّ من الآثار السلبية للجفاف ، والزام الأخيرة بتوفير

المياه الإضافية لتركيا من نهر تونجا[72] ، وبموجب هذه الاتفاقية اشترت تركيا مياهاً بسعر (12) سنتاً للمتر المكعب لمدة 13 يوم كمية (15.866.000) متر مكعب بمبلغ (1.903.904) دولار[73] لتلافي أضرار الجفاف على محاصيل المزارعين.

وقعَّ الطرفان في عام 1998 على اتفاقية تعلَّقت بالطاقة والبنى التحتية ، ونصَّت على اشراك شركات تركية لإنشاء طرق سريعة ومنشئات كهرومائية على نهر آردا مقابل شراء تركيا الكهرباء بأسعار مناسبة مع قيام الأخيرة بإصلاح السدود البلغارية القريبة من حدودهما ، إذ وافقت بلغاريا على التعاقد مع شركتين تركيتين متخصِّصتين بمشاريع عديدة منها تأهيل البنى التحتية ، وتنفيذ مشروع كورنا آردا للطاقة الكهرومائية ، وإنشاء طريق مريج السريع ، وفي المقابل كان على تركيا شراء كمية معينة من الكهرباء بسعر ثابت من بلغاريا، وتمَّ في عام 1999 إطلاق مشروع كورنا آردا للطاقة الكهرومائية ، وفي عام 2000 تمَّ إعادة تأهيل السدود القائمة ، وإنشاء وتشغيل ثلاثة سدود جديدة على نهر آردا بالقرب من الحدود التركية ولكن شركة جيلان التركية التي تمَّ اختيارها للمشاركة في مشروعي البنى التحتية واجهت صعوبات مالية ؛ ولذلك لم تواصل عملها ، وتوقَّفت تركيا عن شراء الكهرباء من بلغاريا ، وعلى الرغم من الصعوبات التي شهدتها العلاقات التركية البلغارية ، إلا أنَّ جهود حلِّ المشاكل بين البلدين لم تتوقَّف ، إذ اجتمعت في 6-8 تشرين الثاني 2000 اللجنة الاقتصادية المشتركة للبلدين في أنقرة في دورتها الرابعة عشرة ، ووقَّعَ الطرفان على بروتوكول تعلَّقَ بإنشاء سدود على نهر مريج ، ولكن كغيرها من الاجتماعات كان مصيرها المماطلة والتسويف البلغاري تُجاه تركيا ذات الموقف الضعيف في الحوار ؛ لأن دولة المنبع هي المتحكمة ؛ والأخيرة لا تريد إضافة مشاكل مع بلغاريا الى مشاكلها التاريخية مع اليونان [74] .

وقَّعَ الطرفان في 23 كانون الثاني 2002 على بروتوكول مشترك تعلَّقَ بمواضيع البيئة والموارد المائية كالأنهار والمياه الجوفية وحماية البيئة ؛ ولكن بسبب الصعوبات المالية لم يتم تطبيق الاتفاق وتوقفت تركيا في عام 2003 عن شراء الكهرباء من بلغاريا[75] .

وفي المدَّة شباط – آذار 2005 حدثت مشكلة بين تركيا وبلغاريا بسبب عدم تقديم الأخيرة معلومات كافية عن الفيضانات لكي تتهيّأ الأولى لمعالجة أخطارها فانتهى الخلاف في العام نفسه بتوقيع البلدان بروتوكولاً ثنائياً [76] ، وافق البلدان بموجبه على بناء سد مشترك على نهر تونجا للتخفيف من مشاكل الفيضانات في تركيا ، واتَّفقَ الجانبان على تعيين خبراء لتطوير المشروع وانشاء لجنة فنية تركية بلغارية

مشتركة ، للحماية من الفيضانات ، وتعزيز مصالح البلدين ، كتوفير مياه الري للمنطقة المحيطة بمنطقتي أدرن وكركلار إيلي التركيتين ، وفي نيسان 2005 قام وفدٌ فنيٌّ من بلغاريا بزيارة إلى مديرية مياه الدولة التركية في أدرنة ، وتمَّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن موقع السد ، وكذلك اتَّفقَ الطرفان في الزيارة الأخيرة للمدير الإقليمي لمديرية مياه الدولة التركي إلى بلغاريا في آيار2005 على تطوير مشروع سد سو آكاجاغي على نهر تونجا[77] وبعد عام 2005 اتَّفقت تركيا وبلغاريا على انشاء محطات مراقبة على أنهار مريج وتونجا وآردا لغرض إعطاء معلومات حقيقية في وقت هطول الأمطار والثلوج [78] , ولكن على الرغم من تعدّد الزيارات إلا أنَّ تجاوب بلغاريا كان ضعيفاً .

عقد البلدان في 3 تموز 2006 في صوفيا اجتماعات فنية تعلَّقت بسد نهر تونجا ، وتكرَّرت الاجتماعات في 15 كانون الأول 2006 ، إذ أكَّدَ الجانبان على مطابقتهما في المواضيع المشتركة نظرياً ، إلا أنَّ عدم التزام الجانب البلغاري أبقى بنود الاتفاقات حبراً على ورق ، ممّا أجبر الجانب التركي على إنشاء سد داخل أراضيه في منطقة (جوملك كوي) [79] Çömlek köy على الحدود بين البلدين [80] ؛ للإفادة من مياهه ، وقد تمَّ إكمال هذا السد قبل الموعد المتفق عليه بسنتين. ولكن على الرغم من اتفاق البلدين على أنَّ الغاية من انشاء السد على الحدود بينهما هو للإفادة من تدفق المياه لأغراض تمويل مؤسسات المراكز الكهرومائية التركية ، وسقي الأراضي الزراعية[81] ؛ إلا أنَّ كمية المياه العابرة من السد ظلَّت محدودة ولم تكفِ لتوليد الطاقة الكهروبائية ؛ ممّا جعل الساسة الأتراك تتَّهم بلغاريا على وسائل الإعلام بتخزين الجزء الأكبر من تدفقات الربيع والشتاء لأغراض الري في الصيف وأوائل الخريف ، ومع ذلك حين اشتداد هطول الأمطار والثلوج شتاءَ لم تتردَّد بلغاريا عن فتح السد دون إخبار الجانب التركي والتسبب في فيضانات شديدة في حقول الأرز التركية [82].

7- العلاقات المائية التركية اليونانية :

لأجل حلِّ مشكلة فيضانات نهر مريج الذي يشكل حدوداً طبيعية بين تركيا واليونان اتفق البلدان بموجب المادة الثانية من اتفاقية لوزان 1923 على تحديد الحدود الدولية بينهما[83] ، وعلى إزالة الجزر الرملية المتكونة داخل مجرى النهر البالغ عددها (64) جزيرة ، ومعالجة وتنظيف الغابات الكثيفة فيه ، وكعادته تجاوب الجانب اليوناني نظرياً في أثناء المفاوضات ، واتَّفقَ على تثبيت الكلف المالية لذلك ؛ إلا أنَّ الاتفاق لم يُنفَّذ بسبب عدم تجاوب الأخير[84]. وهنا لابد من الإشارة الى مشكلة قديمة حديثة بين البلدين هي أنَّ عبور المهاجرين الأجانب الى أوربا عن طريق اليونان يمرُّ من نهر مريج ، واليونان دائماً

تتَّهم تركيا بدفعهم إليها كورقة ضغط كلَّما تأزَّمت الأوضاع السياسية بينهما ، وهذا ما يكلّف الأولى أموالاً وأعباءً كثيرة لمنع الهجرة من هذا الطريق ؛ لذلك تضطر اليونان الى الجلوس على طاولة المفاوضات مع تركيا .

تمَّ في 3 تشرين الثاني 1926 تأليف لجان مشتركة بين البلدين لتثبيت الحدود ووضع الاشارات اللازمة بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية ، ووقِّعا بروتوكولاً ثنائياً لرسم الحدود ، الذي نصَّ على عدم تغيير تلك الحدود حتّى لو غيَّر النهر مجراه ، وفي حالة تغيير مجراه وألحقَ أضراراً في أحد الطرفين تُحل تلك المشاكل ثنائياً [85] .

كانت المشكلة مع اليونان أكثر تعقيداً ؛ ممّا هي مع بلغاريا فيما يتعلق بنهر مريج ، لأنَّ اليونان لم تستجب لدعوات الاتحاد الأوربي لحل الخلاف مع تركيا على الرغم من كونها عضواً فيه ، ولم تؤلَّف أي لجان أو تُقدَّم أي خطط لإدارة حوض الأنهار، ولم تتعاون في إعطاء اي معلومات عن كميات المياه وما يتعلق بها ، وما يتعلق بالمياه الجوفية المشتركة بينهما[86].

بعد مفاوضات دامت ثمانية أعوام وقَّع البلدان في 20 حزيران 1934 اتفاقية لتنظيم المشاريع الكهرومائية المقامة على جانبي نهر مريج ، واستمرَّ تعاملهما بهذا الخصوص لغاية 1950 ، والملفت للنظر أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد التاريخ أعلاه كانت تساعد البلدين لأغراض إصلاح نهر مريج وآثار تغيرات مجراه ، وكان الدعم الأمريكي قد تمَّ بموجب اتفاق ثلاثي عُقِدَ في اسطنبول في 20 تموز 1950 ، وتمَّ تسمية لجنة خاصة (لجنة نهر مريج الدائمة) ، وقد اجتمع عام 1951 ممثلا البلدين بإشراف ممثل أمريكي اسمه (ماستر)MASTER وتمَّ تكليف شركة (هارزا) HARZA الأمريكية لإعداد خطة إصلاح نهر مريج بين تركيا واليونان ، وقد شرع الطرفان بتنفيذ الخطة في بداية العام نفسه ، ولكن على الرغم من توقيع الاتفاق والدور الأمريكي الذي تعهَّدَ بدفع تكاليف إصلاحات النهر والمنشئات الضرورية عليه ، لم يتم تنفيذ إلا الشيء القليل من خطة ماستر وحُرِمَ الطرفان من المساعدات المالية الأمريكية ؛ بسبب الخلافات الفنية بين البلدين.

كذلك من أسباب عدم تطبيق الاتفاق الثلاثي (تركيا ، اليونان ، شركة هارزا الأمريكية) هو عدم شمول خطة ماستر قسم النهر داخل الأراضي البلغارية وعدم مشاركة الجانب البلغاري[87].

استمرت الاتصالات الثنائية ، إذ وقَّعَ الجانبان في عام 1955 على اتفاقية السيطرة على الفيضانات [88].

على الرغم من الخلافات العديدة بين تركيا واليونان ، إلا أنَّ الفيضانات الطارئة ومشاكلها جعلهما يتعاونان وقت الأزمات ، واتَّفقا على ضرورة عمل أنظمة انذار مبكر ، وتأمين نوعية المياه وتخليصها من

الأوساخ التي تضرُّ بالإنسان والحيوان والمحاصيل الزراعية ، وقد ركَّزت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين على حماية مواطني البلدين من الفيضانات ، والسيطرة على التعرية وانحرافات مجرى نهر مريج وإنشاء مؤسسات السيطرة على مجراه [89]. ولأجل تجاوز المشاكل التي نتجت عن خطة ماستر ، وانجاز المشاريع الكهرومائية اجتمعت عام 1963 اللجنة التركية اليونانية المشتركة ، ووقَّعت على بروتوكول حدَّدت بموجبه تثبيت أقسام مهمة من الحدود بين البلدين في منطقة تراقيا ، فضلاً عن اتفاقهما على إصلاح نهر مريج ، وقد شمل الاتفاق تغيير في بعض الحدود ؛ لأجل إنشاء منشئات كهرومائية على النهر وأموراً فنية أخرى . واستكمالاً لأعمال اللجنة وتجاوزاً للمشاكل التي كانت عالقة بين البلدين اجتمعت لجنة ثنائية أخرى في كانون الأول 1963 واتفق الطرفان على تحديد الأراضي التي كان سيتم تغيير حدودها لتنفيذ تلك المشاريع ، كذلك اتَّفقَ الطرفان على تحديد كميات مياه سقي الأراضي الزراعية القريبة من النهر ، وتبادل المعلومات اللازمة حول أي تغيير يحصل على ضفتي النهر ، فضلاً عن تأمين موافقات ورسوم الزيارات المتبادلة للفنيين ، ولكن على الرغم من موافقات حكومات وبرلمانات البلدين ، إلا أنَّ الاتفاقيات لم تُنَفَّذ بشكل دقيق ؛ وذلك لفقدان الثقة بين الجانبين[90] .

نتيجة للأضرار الكبيرة التي سبَّبتها الفيضانات في الأراضي التركية اليونانية حصل في عام 1966 اتّفاق تركي يوناني على عمل قنوات وسدود سقي وتفريغ شكَّلت حاجزاً بين مركز مدينة أدرنة ونهر مريج ، وقد بلغ ارتفاع السدود (3.80 – 4.65) متراً ؛ ممّا جعلها كافية لفصل المدينة عن المياه المتدفقة ؛ وكانت هذه السدود تتحمَّل تصريف (1000) متر مكعب/ثا في الشتاء ولها القدرة على حماية (16.382) هكتار متر مربع من الأراضي الزراعية من الغرق ، وبلغ طول السدود (113) كيلومتر منها (41) كيلومتر في مركز مدينة أدرنة[91].

المشكلة التي كانت دائماً تحدث بين تركيا واليونان هي تغيّر مجرى النهر ؛ ممّا أثَّرَ على خط الحدود بين البلدين ، وقد حدث اختلاف بين الحدود التي تمَّ تثبيتها بموجب اتفاقية 1926 وما بعدها من السنين ، وطالب الطرفان بإعادة استعمال وسائل متطورة لتحديد الحدود بينهما، وعمل خرائط جديدة للحدود ولخط النهر ، لذلك وقَّع الطرفان في كانون الأول 1971 في أنقرة على بروتوكولين فني وإداري آخران تعلَّقا بعبور الأشخاص من والى الطرف الآخر وبقائهم لمدة مؤقتة في داخل أراضي البلد الآخر لأغراض تنفيذ ومراقبة اتفاقات الطرين بخصوص النهر ، فضلاً عن توقيع بروتوكول آخر في عام 1979 لأغراض ترميم واصلاح الاشارات الحدودية ومعالجة الحوادث الحدودية بين البلدين[92].

تعطَّلت أعمال تلك اللجان بسبب تزامنها مع مشاكل تثبيت حدود الجرف القاري لجزر بحر أيجة وقبرص بين البلدين ، وفي كانون الثاني 2000 اتَّفقَ البلدان على مذكرة رقمها (439/ 2000) لحماية

البيئة ومنع حدوث تلوث بيئي بسبب النهر ، وقِّعت في أنقرة تضمَّنت إجراء تعاون علمي وفني وقانوني ، وتبادل معلومات بين الجهات الأكاديمية والشركات وإقامة ندوات ومؤتمرات مشتركة لذلك الغرض ، وقد شاركت في تلك النشاطات اللجان الثلاثية المسؤولة عن انتاج الطاقة ومقاومة تلوث البحار ودوائر تقويم التأثير البيئي في البلدين[93] .

وبسبب عدم التزام اليونان بتعهداتها تُجاه الجانب التركي ؛ قرَّرت المحكمة التابعة للاتحاد الأوربي عام 2000 فرض غرامة على اليونان مقدارها (2000) يورو يومياً ، ولكن على الرغم من تحذيرات المحكمة المذكورة ؛ إلا أنَّ اليونان بسبب نزاعها التاريخي مع تركيا؛ استمرت بعدم التزامها ، وعدم رغبتها في التعاون مع الأخيرة في أغلب المجالات[94] ، وفي عام 2001 وقَّعَ الطرفان على اتفاقٍ تعلَّق بالتعاون الثنائي لحماية البيئة [95] ، ومحاولة السيطرة على مشاكل فيضانات نهر مريج ، وفي أثناء لقاء ممثلي الدول الثلاثة ، أكَّدَ ممثلا تركيا واليونان على ضرورة فحص المناطق المجاورة للنهر ، وحدَّدا الأعمال الواجب تنفيذها لأغراض تنظيف النهر، وعُقدت اجتماعات دورية عديدة بين الدول الثلاث بدفع من الاتحاد الأوربي ، كون بلغاريا واليونان عضوين في لجنة خطط حماية أحواض الأنهار ، ولجنة إدارة أحواض الأنهار التابعتين للاتحاد الأوربي ، وكانت الاجتماعات تنصب حول التخلص من فيضانات نهر مريج ، وإقامة سدود على النهر وكيفية معالجة مشاكل تراكم الثلوج في النهر وإعاقتها جريان مياهه ؛ وطرق استعمال مياهه لأغراض السقي والاستعمالات الصناعية ، وقد وقَّعت تركيا في العام نفسه على اتفاقية مع كل من بلغاريا واليونان تمَّ الاتفاق فيها على إعداد برنامج تعامل مشترك تعلَّقَ بتبادل المعلومات وإنشاء نظام الانذار المبكر ، وقد بدأت أعمال اللجان المذكورة أعلاه في عام 2003 واستمرت لمدة سبع سنوات ، إذ تمَّ تثبيت أخطار الفيضانات في وقت مبكر قبل حدوثها[96] ، وعقد الطرفان التركي واليوناني في 15–16 كانون الثاني 2007 في أدرنة اجتماعات اتفقا في إثنائها على أعمال تنظيف الجزر الصغيرة داخل النهر ، وتأسيس أنظمة إنذار مبكر وتبادل معلومات الفيضانات ، وفي 8 نيسان 2010 اتَّفقَ الطرفان في أثناء زيارة وكيل وزارة الخارجية اليوناني الى تركيا على تأليف مجلس مشترك رفيع المستوى للتعاون ، اجتمع في أثينا فأعلن عن اتّفاق شامل تعلَّق بالأمور المذكورة أعلاه ، وفي 14 آيار 2010 وقَّعت وزارتا البيئة في البلدين على إعلان مشترك للتعاون البيئي والتغيير المُناخي وماله علاقة بالنهر والتغيرات التي تطرأ على إثر الفيضانات [97] .

وفي 2 تشرين الثاني 2010 و30 آيار 2011 ، وفي 24 حزيران 2011 تكرَّرت الاجتماعات الثنائية للجان الفنية المشتركة ، تناولت تنفيذ ما اتُّفقَ عليه في الاجتماعات السابقة . وفي 4 آذار 2013 اجتمع

المجلس المذكور في اسطنبول ، وبتوجيه من الدائرة السياسية في مجلس الوزراء التركي وقَّعَ على (25) اتفاقية ، ولكن لانعدام الثقة بين البلدين على الرغم من استمرار اللقاءات وكثرة اللجان ؛ إلا أنَّه لم يتمكن البلدان من حلّ أغلب المشاكل العالقة بينهما ، وبخاصَّة ما تعلَّق بنهر مريج والجزر التي تظهر داخله[98] .

8- موقف الاتحاد الأوربي من مشاكل نهر مريج وروافده :

لم يكن موقف الاتحاد الأوربي حاسماً تُجاه المشاكل المائية بين تركيا وبلغاريا واليونان على الرغم من عضوية بلغاريا واليونان فيه ، ولم يسمع لمطالبات تركيا التي لم تدخل الاتحاد لحد الآن على الرغم من محاولاتها منذ عقود ، وتُعدُّ الخلافات المائية بين الدول الثلاث أحد أسباب عدم انضمامها الى الاتحاد [99] ؛ لدور بلغاريا واليونان المناهض لتركيا داخل الاتحاد ؛ لذلك كانت بلغاريا تهتمُّ دائماً بمصالحها وتنشئ السدود ومشاريع الطاقة الكهرومائية وتستعمل مياه نهر مريج وروافده لأغراض الشرب وسقي المحاصيل الزراعية وباقي احتياجاتها الصناعية الأخرى في داخل أراضيها ، ولا ترغب بإشراك تركيا في الموارد المائية على الرغم من القرارات الدولية وقرارات الاتحاد الأوربي ، والعقوبات المالية التي فرضتها المحكمة التابعة للاتحاد الأوربي على بلغاريا في عام 2000 البالغة (20) ألف يورو يومياً طيلة أحداث الفيضانات[100].

قام البرلمان الأوربي ومجلس الاتحاد الأوربي في 23 تشرين الأول2007 بموجب تعميمه رقم EC/70/2007 بإصدار تعليمات لمناقشة أضرار الفيضانات في منطقة أدرنة ، وقد تجاهلت بلغاريا توجيهات الاتحاد الأوربي المتعلقة بتحمل تعويضات أضرار الفيضانات ، ولم تتحمَّل أي مسؤولية ؛ لأنَّ بلغاريا لم تتفهَّم موضوع نهر مريج كنهر دولي عابر للحدود [101].

دعا الاتحاد الأوربي في إطار توجيهات لجان المياه التابعة له الى تسهيل التعامل وإقامة تعاون بين الدول الثلاث ، ولعدم إقامة تعاون جدي بينها ؛ تعرَّضت تركيا الى أضرار مستمرة ولاسيَّما في أثناء الفيضانات [102] .

ونظراً لعدم اتخاذ اجراءات وتدابير تتعلَّق بمخاطر فيضانات الأنهار الدولية منذ أعوام عديدة ، ونتيجة لشكاوى تقدَّمت بها تركيا الى محكمة حقوق الانسان الأوربية ؛ قام الاتحاد الاوربي ابتداءً من 2011 لغاية 2013 بإجراء دراسة وخرائط للمناطق المهدَّدة بالفيضانات والسيول ولاسيَّما الأنهار العابرة للحدود وطالب بإنهاء الدراسات لغاية 2015 [103] .

على الرغم من مطالبات تركيا بتنفيذ قرارات الاتحاد الأوربي الخاصة بمشاكل الأنهار الدولية، إلا أنَّه لم يُسمع لها نداء ، وفي 3 شباط 2015 واصلت مطالباتها الحقوقية لأجل إدارة سدود وأحواض نهر مريج وإقامة تعاون دولي لحلِّ المشاكل الناتجة عن الفيضانات[104]، وطالبت في العام نفسه بتعويضات مقدارها عشرة مليارات دولار بسبب الأضرار التي لحقت بها من جرّار فيضانات نهري مريج وتونجا [105]؛ لذلك يمكن القول : أنَّ نهر مريج لم يساهم في تطوير العلاقات التركية البلغارية اليونانية الى المستوى المطلوب ، ولم يؤثر إيجاباً في حل المشاكل المائية المطلقة نحو تركيا على الرغم من عضوية الدولتين الأخيرتين والشراكة في الاتحاد .

الخاتمة والاستنتاج :

1- نهر مريج سيبقى مشكلة قائمة مع صعوبة التفاهم بين تركيا وجارتيها بلغاريا واليونان .
2- صعوبة تخمين كميات مياه نهر مريج من سنة الى أخرى ؛ بسبب العوامل الجغرافية والتغيرات المُناخية لمنطقة شرقي البلقان .
3- اختلاف مفاهيم الدول الثلاث لنهر مريج بين كونه نهر دولي عابر للحدود وعكس ذلك.
4- تُعدُّ مشكلة نهر مريج إحدى هموم السياسة الخارجية التركية كونها تشكل إحدى عقبات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي .
5- نهر مريج بقدر ما هو عامل ضغط خارجي ، يشكل عامل ضغط داخلي على الحكومات التركية ؛ لما يتعرض له مواطنو المناطق الغربية من تركيا من أزمات اقتصادية واجتماعية بسبب فيضانات النهر التي تستمر أربعة أشهر سنوياً .
6- لم تتوصل تركيا الى حلول نهائية مع جارتيها بلغاريا واليونان على الرغم من سياسة العصا والجزرة التي تتَّبعها.
7- لجوء تركيا الى المحاكم الدولية لم يوصلها الى حلول لمشاكلها المائية مع جارتيها .
8- يشكل نهر مريج الممر القريب للهجرة من تركيا الى أوربا عن طريق اليونان ؛ ممّا زاد من المشاكل بين البلدين ، إذ تفتح تركيا حدودها للمهاجرين عن طريقه ، واليونان تتكبد المبالغ الطائلة لإنشاء موانع ووضع حراسات يومية على النهر لصد المهاجرين .
9- نظراً لتجربة تركيا الطويلة في تعاملها مع جارتيها بلغاريا واليونان بخصوص العلاقات المائية ؛ ينبغي على العراق والدول العربية ذات المشاكل المائية مع تركيا أو غيرها الاستفادة من تجارب

الأخيرة في حل مشاكلها المائية ، ومطالبتها بالاحتكام الى القانون الدولي كما تطلب هي من بلغاريا واليونان في حل نزاعاتها المائية .

الهوامش :

(1) https://mawdoo3.com/

(2) http://almahmood.net/84381

(3) Turkey in Statistic 2015 , Turkish Statistical İnstitute , ,10.1.2015.,p. 1

(4) M.Murat Köle,1954-2016 Dönemi Türkiye Sınıraşan Sular Politikası , Ocak 2017 , sayı ;35,s.126.

(5) a.g.e.,s.81.

(6) Population of Bulgaria (2020 and Historical), Worldometer , Worldometer, İnfo (No date) p.1.

(7) Greece : Total Population from 2014 to 2024 Statista 2020 , p.1 .

(8) https://www.google.com/search?q

(9) Fatma Tombul , uluslararası anlaşmalar çerçevesinde Mareej havzasında su yönetimi , Anadolu Ün. B.T. Dergisi ,c.15,sayı;2 2014 ,s.148

(10) Selin Sağlam , Mareej Nehri Havzası'nın Avrupa Birliği su çerçeve Direktifi açısından Değerlendirilmesi , Uzmanlık Tezi ,Ankara ,2014 s.4

(11) UN Water for People , Water for life,The First World Water development Report (UN)Paris Unisco Publishing, 2013, p.8.

(12) a.g.e., s.82.

(13) Selin Sağlam , a.g.e., s.83 .

(14) Özelliklerinedir .com/Mareej- nehri – özellikleri – nedir /Genel Kültür sitesi cumartesi 23.11.2015, s.1

(15) a.e.,s.81.

(16) a.e.,s.131.

(17) Ersan Batur,Derya Maktav , Uzal–CBS,UA ve CBS Uzaktan Algılama ve CBS Kullanılarak Mareej Nehri Taşkın Alanlarının Belirlenmesi,2012,s.2.

(18) Ersan Batur,Derya Maktav , a.g.e.,s.2.

(19) Çağatay Akça, Sınıraşan Sularla ilgili Uluslararası Hukuki Metinlerin Değerlendirilmesi,TC: Orman ve Su İşleri Bakanlığı , Ankara, 2014, s.129.

(20) Ersan Batur,Derya Maktav , a.g.e.,s.2.

(21) الهكتومتر هو وحدة قياس طول نادرة الاستعمال تساوي مئة متر، يعني هكتومتر مكعب واحد يساوي ، . مليون متر مكعب ، واختصاره (هكم) وباللغة الانكليزية (hm) للمزيد ينظر : Unitjuggler.com

(22)HaberTürk.com/dunya/haber/714823-Tahammul-siniri,Türkiye,Bulgaristan sınırında sudan Felaket, 11.2.2012 , s.77.

(23) Selin Sağlam , a.g.e.,s.102.

(24) Dursun Yıldız, Mareej Havzasındaki Su Yönetiminin Aşağı Kıyıdaş Ülkeler Olumsuz Etkileri, 4 şubat 2015 ,s.1.

(25) Sule Aytaş vd., Türkiye ve Bulgaristan Arasındaki Ortak Nehirlerin Radyolojik ve Kimyasal Olarak İzlenmesi,10. Ulusal Nükleer Bilimler ve Teknolojileri Kongresi 6-9 Ekim2009,s.224

(26) Selin Sağlam , a.g.e.,s.101.

(27) Özelliklerinedir .com/a.g.e., s.1.

(28) Osman Özdemir, Dünyada sınıraşan Su Politikaları, Mareej Havzası, Değerlendirmesi , Ankara ,2015, s.83.

(29) Selin Sağlam , a.g.e.,s.103.

(30) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.3.

(31) Tevfik Erkal , İlyada Topgül, Mareej Nehri'nin Son 15 Yıllık Taşkınları ve Korunma Projeleri,Afyon Kocatepe Ün.,Fen-Edebiyat Fakültesi, Coğrafya Bölümü, Afyonkarahisar, 21Temmuz,2018,s.3.

(32) Erdal Kesgin vd., Mareej Havzası Taşkınlarına Alternatif Çözüm Örneği Kent Alanı Dışındaki Yeraltı Deşarj Kanalları (G-CANS) Projesi , Kasım 2016, s.9-10

(33) Erdal Kesgin vd., a.g.e., s.23.

(34) Yener Türkmenoğlu, Mareej Nehri'nin Kapıküle- Enez Arasındaki Yatak Değişimlerinin Taşkınlar ile ilişkisi , İstanbul Ün., SBE.,Yük.L.Tezi 2012,s.52.

(35) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.9.

(36) Tevfik Erkal , İlyada Topgül, s.169.

(37) Osman Özdemir,a.g.e.,s.84.

(38) Selin Sağlam , a.g.e.,s.107.

(39) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.15.

(40) a.e.,s.1.

(41) a.e.,s.11.

(42) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007, Bulgarıstan'ın suyu yine Edirne'yi Bastı , s.2.

(43) Tevfik Erkal , İlyada Topgül,a.g.e.,s.171.

(44) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.2.

(45) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.11.

(46) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.1.

(47) Kibaroğlu A.,Vd., Cooperation on Turkey's Tranboundary Waters – Berlin October 2005,s.30.

(48) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.1.

(49) a.e.,s.4.

(50) a.e.,s.1.

(51) Tevfik Erkal , İlyada Topgül,a.g.e.,s.171.

(52) Selin Sağlam , a.g.e., s.104.

(53) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.2.

(54) a.e.,s.83-85.

(55) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.2.

(56) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.8.

(57) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.3.

(58) Tevfik Erkal , İlyada Topgül,a.g.e.,s.1.

(59) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.1.

(60) Selin Sağlam , a.g.e., ss.145.

(61) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.1.

(62) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.2.

(63) ORSAM Araştırmalar Merkezi,ORSAM Rapor NO44 :, Mareej Nehri Havzası Su Yönetiminde Uluslararası İşbirliği Zorunluluğu , 08.04.2011 ,s.40

(64) ORSAM Araştırmalar Merkezi, a.g.e.,s.39.

(65) M.Murat Köle,a.g.e.,s.31.

(66) M.Murat Köle,a.g.e.,s.130.

(67) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.2.

(68) Hüriyet.com.tr.,21.11.2007,s.2.

(69) Kibaroğlu A.,Vd., Cooperation on Turkey's Tranboundary Waters,a.g.e. s.33.

(70) Selin Sağlam , a.g.e., s.149.

(71) M.Murat Köle,a.g.e.,s.130.

(72) a.g.e.,s.33.

(73) Selin Sağlam , a.g.e., s.150.

(74) Selin Sağlam , a.g.e., ss.150-151.

(75) a.e.ss.150-151.

(76) M.Murat Köle,a.g.e.,s.141.

(77) M.Murat Köle,a.g.e.,s.35.

(78) Tevfik Erkal , İlyada Topgül,a.g.e.s.172.

(79) HaberTürk.com/dunya/a.g.e.,s.152.

(80) HaberTürk.com/ dunya /haber,a.g.e.,s.8.

(81) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.8.

(82) M.Murat Köle,a.g.e.,s.30.

(83) Selin Sağlam , a.g.e., 138.

(84) Tevfik Erkal , İlyada Topgül,a.g.e.,s.173.

(85) Selin Sağlam , a.g.e., 139.

(86) ORSAM Araştırmalar Merkezi,ORSAM Rapor NO: 44, a.g.e.,s.40.

(87) Selin Sağlam , a.g.e., 141.

(88) ORSAM Araştırmalar Merkezi,ORSAM Rapor NO:44, a.g.e.,s.38.

(89)Selin Sağlam , a.g.e., 138.

(90) Selin Sağlam , a.g.e., ss.138-142.

(91) Tevfik Erkal , İlyada Topgül,a.g.e.,ss.171-172.

(92) Selin Sağlam , a.g.e., ss.140 .

(93) a.e., ss.143-144.

(94) a.e.,s.171.

(95) ORSAM Araştırmalar Merkezi,ORSAM Rapor NO:44, a.g.e.,s.38.

(96) ORSAM Araştırmalar Merkezi,ORSAM Rapor NO:44, a.e.,s.37.

(97) Selin Sağlam , a.g.e., ss.145.

(98) a.e.,ss.146-147.

(99) HaberTürk.com/dunya/haber/714823-Tahammul-siniri,Türkiye,Bulgaristan sınırında sudan Felaket, 11.2.2012 , s.77.

(100) a.g.e.ss.170-171.

(101) Dursun Yıldız,a.g.e.,s.12.

(102) a.e.,s.1.

(103) a.e.,s.12.

(104) Dursun Yıldız,a.g.e.,ss.12-13.

(105) Tevfik Erkal , İlyada Topgül,a.g.e.,s.166.

قائمة المصادر :

1-Com / meric- river - features - what General Culture site Saturday 23.11.2015 .

2-Çağatay Akça, Evaluation of International Legal Texts on Transboundary Waters, TC: Ministry of Forestry and Water Affairs, Ankara,2014 .

3−Dursun Yıldız, The Negative Effects of Water Management in Mareej Basin in Lower Riparian Countries, 4 February 2015.

4−Disaster from the water at the Bulgarian border, 11.2.2012 .

5−Ersan Batur, Derya Maktav, Uzal-CBS, UA and GIS Remote Sensing and Determination of Mareej River Flood Areas Using GIS, 2012 ,

6−Erdal Kesgin et al.,Example of Alternative Solution to Mareej Basin Floods Underground Discharge Channels (G-CANS) Project Outside the City Area, November 2016. Ankara, 2014.

7− Fatma Tombul, water management in Mareej basin within the framework of international agreements, Anadolu University. B. T. Journal, vol.15, no; 2 2014.

8−Greece : Total Population from 2014 to 2024 Statista 2020.

9−Hüriyet.com.tr., , The water of Bulgars has pressed Edirne again, 21.11.2007

10−https://mawdoo3.com

11−http://almahmood.net/84381

12−Kibaroğlu A.,Et Al., Cooperation on Turkey's Tranboundary Waters – Berlin October 2005.

13−M.Murat Köle ,Turkey Transboundary Waters Policy 1954-2016 period,vol. No 35,January 2017.

14−ORSAM Research Center, ORSAM Report NO: 44, 08.04.2011.

15−Osman Özdemir, Transboundary Water Policies in the World, Mareej Basin, Evaluation, Ankara, 2015

16−Population of Bulgaria (2020 and Historical), Worldometer , Worldometer ,İnfo.(No date).

17−Selin Sağlam, Evaluation of Mareej River Basin in terms of European Union water framework Directive, Specialization Thesis, Ankara, 2014 .

18−Sule Aytaş et al., Chemical and Radiological Monitoring of Turkey and Bulgaria as Joint Between Rivers, 10. National Nuclear Sciences and Technologies Congress 6-9 October 2009.

19−Tevfik Erkal, İlyada Topgül, Last 15 Years Floods and Protection Projects of Mareej River, Afyon Kocatepe Un., Faculty of Science and Literaturs, Department of Geography, Afyonkarahisar, 21July, 2018.

20−Turkey in Statistic 2015 , Turkish Statistical İnstitute ,10.1.2015 .

21− UN Water for People , Water for life,The First World Water development Report (UN)Paris Unisco Publishing, 2013.

22- Unitjuggler.com

22−Yener Türkmenoğlu, The Relationship of the Bed Changes Between Kapıküle-Enez of the Mareej River with the Floods, Istanbul University, social Sciences Institute. MA. Thesis 2012 .